

٤٤٥
في التعليق

خاصة التي تم وانا به عظم قدرهم وبلغت بيده وقال المحدث
اترى السيجي هذا بعد ارم فقال نعم نعم يعجبك ويدخلك النار
وهذا ما يقطع عرض التأويل بالكلية وذلك قال الامام الغزالي
الانصاف انه لا يمكن الجمع بين الايمان بما جاء به النبي صلى الله
وبين انكار الحشر لجماعة فانه قد ورد في مواضع من القران
المجيد التحريم به بحيث لا يقبل التأويل اصلا قلت والالجع
بين القول بقدم العالم على ما يقول به فلاسفة وبين حشر
الجهان ايضا لانه النفوس الناطقة على هذا التقدير غير متناهية
فيستحيل حشرها جميعا ابدان غير متناهية كما قلنا غير متناهية
وقد ثبت تناهي الاعداد بالبرهان وباعتبارهم بحشر الاعداد
ويعاد فيها الارواح باعادة البدن المعلوم بعينه عند
بعض المشككين بل كقولهم تاريج اجزاءه المتفرقة كما كانت
او لا عند بعضهم وهم الذين ينكرون جواز اعادة المعلوم
مواقفة للاصلاح وهم قد يدعون بديهة استحالة التجدد
يزعمون اقامة الدلائل التثبية عليها منها ما ذكره ابن سينا

كسنة
والمشككين قالوا انما اشد الاستعجال في حشر الجاهل
والمجاهدين بما جاهدوه في حشر الجاهلين
في حشرهم جميعا
فانما حشرهم اجمعين
في حشرهم اجمعين

في التعليق

في التعليق

في التعليقات انه اذا وجد الشيء وقتنا ثم لم يعدم واستمر وجوده
في وقت آخر وعلم ذلك او شوهد علم ان الموجود واحد وانما اذا
عدم فليس الموجود السابق اولى بالمعاد الذي حدث **ب**
وليس المحدث للقديم وليكن **ب** كحرف الحدوث والموضوع
والزمان وغير ذلك واليخالفه الا بالعدد فلا يثبت **ج**
في استحتم ان يكون انفسا بالعدد **ج** فان نسبة
الامر من متشابهين من كل جهة في النسبة التي ينظر هل يمكن
ان يختلفا فيهما او لا يمكن لهما اذا اختلفا فان قيل
لا احدهما اولى من ان يجعل للاخر فان قيل فما هو اولى **ب**
دون **ج** لانه كان **ب** دون **ج** قلنا فهو نفس هذه النسبة
واخذ المطلب ويخبر ان نفسه بل يقول الخصم انما كان **ب** اولى
اذا صح فذهب من يقول ان الشيء يوجد في مقدم من حيث هو
موجود ويبقى من حيث هو ذاته بعينه ذاتا ولم يتغير من حيث
هو ذات ثم اعيد اليه الوجود امكن ان يعطى بالاعادة الى
ان يبطل من وجوه اخرى وادالم يستلزم ذلك ولم يجعل للمعوم

وقوله علم ان الموجود واحد وانما اذا
عدم فليس الموجود السابق اولى بالمعاد الذي حدث
ويكون المحدث للقديم وليكن ب كحرف الحدوث والموضوع
والزمان وغير ذلك واليخالفه الا بالعدد فلا يثبت ج
في استحتم ان يكون انفسا بالعدد ج فان نسبة
الامر من متشابهين من كل جهة في النسبة التي ينظر هل يمكن
ان يختلفا فيهما او لا يمكن لهما اذا اختلفا فان قيل
لا احدهما اولى من ان يجعل للاخر فان قيل فما هو اولى ب
دون ج لانه كان ب دون ج قلنا فهو نفس هذه النسبة
واخذ المطلب ويخبر ان نفسه بل يقول الخصم انما كان ب اولى
اذا صح فذهب من يقول ان الشيء يوجد في مقدم من حيث هو
موجود ويبقى من حيث هو ذاته بعينه ذاتا ولم يتغير من حيث
هو ذات ثم اعيد اليه الوجود امكن ان يعطى بالاعادة الى
ان يبطل من وجوه اخرى وادالم يستلزم ذلك ولم يجعل للمعوم
انفسا بالعدد ج فان نسبة الامر من متشابهين من كل جهة في النسبة التي ينظر هل يمكن ان يختلفا فيهما او لا يمكن لهما اذا اختلفا فان قيل لا احدهما اولى من ان يجعل للاخر فان قيل فما هو اولى ب دون ج لانه كان ب دون ج قلنا فهو نفس هذه النسبة واخذ المطلب ويخبر ان نفسه بل يقول الخصم انما كان ب اولى اذا صح فذهب من يقول ان الشيء يوجد في مقدم من حيث هو موجود ويبقى من حيث هو ذاته بعينه ذاتا ولم يتغير من حيث هو ذات ثم اعيد اليه الوجود امكن ان يعطى بالاعادة الى ان يبطل من وجوه اخرى وادالم يستلزم ذلك ولم يجعل للمعوم